استقلال مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم ومراجعة دورية لوسائل السلامة ومكافحة الحريق في المدارس

وافق مجلس الشورى على إعادة استقلال مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام (تطوير) عن وزارة التربية والتعليم، ودعا وزارة المالية إلى تلبية احتياجات وزارة التربية والتعليم لتجاوز الصعوبات التي تواجهها في سبيل التوسع في فتح رياض الأطفال تحقيقاً للأمر السامي ذي الرقم ٧/ب/٥٣٨٨ والتاريخ ١٤٢٣/٣/٣هـ، كما دعا وزارة التربية والتعليم للعمل على سد احتياج مدارس المرحلة الابتدائية من المعلمين على أساس التخصص، وتعديل الوضع القائم تدريجياً، وإلى معالجة حالات تكدس الطلاب في الفصول الدراسية، وأكد القرار على المراجعة الدورية لوسائل السلامة ومكافحة الحريق في المدارس وتدريب الطلاب والعاملين فيها على عمليات الإخلاء بصورة دورية في بداية كل فصل دراسي. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٥/٣هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم للعام المالي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور أحمد آل مفرح، حيث أكدت اللجنة أهمية توافر أدوات ووسائل الأمن والسلامة في عموم المدارس، وذلك متحقق فعلاً من حيث توفر أدوات ووسائل الأمن والسلامة في عموم المدارس، وأن لدى كل إدارة تربية وتعليم فرقاً فنية مهمتها زيارة المدارس بصفة دورية، للتأكد من توافر وجاهزية عوامل الأمن والسلامة في كل مدرسة، كما أنه لا تجدد عقود مباني المدارس المستأجرة سنوياً إلا بعد إحضار شهادة من الدفاع المدني تفيد بتوفر وجاهزية تلك الأدوات والوسائل.

ومن جهة أخرى فإن عموم المدارس في المملكة تقوم بالتعاون مع الدفاع المدني وفقاً لخطة معتمدة يتم بموجبها تدريب العاملين في المدارس على الطرق الصحيحة لتشغيل أدوات الأمن والسلامة، ولإدارة الموقع في حال الحوادث الطارئة، وكذلك تشكل لجان داخل كل مدرسة لتوزيع المهام، ثم يدرب كافة العاملين على عمليات استخدام أدوات الأمن والسلامة والإخلاء، وتقديم الإسعافات الأولية، ومع ذلك فإن اللجنة أخذت بمضمون التوصية الإضافية التي تؤكد على المراجعة الدورية لوسائل السلامة، وتدريب الطلاب والعاملين في المدارس. وفيما يتعلق بتعديل وتطوير التصاميم الهندسية للمباني المدرسة فإن الوزارة قد حققت تقدماً ملموساً في هذا الجانب.

وأضاف رئيس اللجنة: إن اللجنة تتفق مع أهمية تقويم برنامج التقويم المستمر، وكذا أهمية التريث في الاستمرار في تطبيقه لما بعد المرحلة الابتدائية، واللجنة كما ذكرت في تقريرها أن الوزارة قد كلفت بيت خبرة محلياً لدراسة البرنامج، وما زالت تنتظر النتائج.

وأوضح د. آل مفرح أن الوزارة قد اتجهت إلى تطبيق أساليب التعلم الإلكتروني وتوظيف تقنية المعلومات والاتصال في العملية التعليمية على مراحل بالتعاون مع إحدى شركات وادي الرياض للتقنية بجامعة الملك سعود، وقد أنجزت المناهج الدراسية الإلكترونية ضمن المرحلة الأولى للكتاب المدرسي، وهي موجودة الآن على موقع الوزارة.

وفيما يخص استقلال مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم عن وزارة التربية والتعليم، استشعرت اللجنة بطء وثيرة التطوير المنشود في المشروع، ومن خلال لقائها بالمسؤولين عنه اتضح لها أهمية إعطاء المشروع الاستقلالية التامة كما ورد في أساس فكرته، ولدى اللجنة القناعة أنه عند ضمان تلك الاستقلالية، فإن المشروع سينطلق بوثيرة أسرع - إن شاء الله-.

الدكتور أحمد آل مفرح

وأوضح رئيس اللجنة بالرغم من عدم ورود ما يفيد إحصائياً بوجود فصول مكتظة بالطلاب، إلا أنه لا يوجد أيضاً في التقرير ما يفيد بعدم وجود فصول غير مكتظة بالطلاب، وواقع الحال الملحوظ من خلال معرفة اللجنة بالواقع التربوي، ومن خلال نبض الشارع يفيد بوجود تكدس في عدد الطلاب في كثير من الفصول داخل المدن، ومعالجة هذا الأمر سيكون له تأثيره الإيجابي المتوقع على جودة التعليم.

وأكد أهمية الإسراع في إيجاد الحلول العاجلة لمشاكل النقل المدرسي في عموم مناطق المملكة، وقد شرعت الوزارة في إسناد النقل المدرسي للطالبات إلى القطاع الخاص.

كما أكد أهمية إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية، وذكّر بقرار مجلس الوزراء ذي الرقم ١٣٩ والتاريخ ١٤٢٥/٤/٢٦هـ المتضمن إلزامية التعليم من سن «ست» سنوات إلى سن «الخامسة عشرة» وقال: إن الوزارة تعمل منذ صدور القرار المشار إليه مع عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة لتنفيذه بشكل كامل، وتأمل أن تتمكن من ذلك في أقرب وقت ممكن.

وفيما يخص أسباب تأخر تنفيذ الأمر الملكي الخاص برفع رواتب المعلمين والمعلمات في التعليم الأهلي في ١٤٣٢/٧/٢هـ، قال: إنه تم تشكيل لجنة من وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل برئاسة صندوق الموارد البشرية لوضع الأمر الكريم موضع التنفيذ.

واختتم بأن الوزارة سبق لها أن تعاقدت مع شركة متخصصة في التغذية، والعقد على وشك الانتهاء وتعكف الوزارة حالياً على إيجاد بدائل مناسبة ومنها توسيع مشاركة القطاع الخاص في التغذية المدرسية، كما أن الوزارة تنسق وتتعاون مع وزارة الصحة.